ثقافة انتخابية

المشاركة الحرة في العملية السياسية عصب الديمقراطية

بغداد / حميد طارش الساعدي

لا يجوز أن يفرض على المواطنين أن يشاركوا في العملية السياسية، ويمكن لهم أن يختاروا عدم المشاركة تعبيراً عن عدم رضا، غير أنه من دون مشاركة المواطنين، التي هي عصب حياة الديمقراطية، تضعف الديمقراطية ويصيبها الوهن. وتتوفر لمواطني المجتمعات الديمقراطية فرصة الانضمام إلى مجموعة كبيرة من المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخاصة التطوعية. ويكون العديد من هذه المنظمات مهتماً بقضايا السياسة العامة، إلا أن هذه كلها لا تخضع لسيطرة الحكومة أو تمول من قبلها، وحق الأفراد في الإنضمام بحرية إلى هذه الجمعيات وتنظيم أنفسهم في مختلف أنواع المؤسسات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية هو أمر جوهري أساسي بالنسبة إلى الديمقراطية. وعندما يتحد أناس تربطهم مصلحة مشتركة أو اهتمام مشترك، فإن إمكانية إسماع أصواتهم وإمكانية تأثيرهم في المسائل السياسية تتزايد، وكما قال المراقب السياسي الفرنسي اليكسيس توكفيل في القرن التاسع عشر (ليس هناك بلدان أكثر حاجة إلى الجمعيات الخاصة، من اجل منع استبداد فئة ما أو منع تعسف حاكم ما في سلطته، مما هي البلدان القائمة على اساس ديمقراطي) ويمكن تصنيف العدد الكبير من الجمعيات والمنظمات التي تقوم في المجتمعات الديمقراطية بطرق عديدة ويشار إلى تلك المجموعات التي تعمل أساساً للضغط على الحكومة فيما يخص قضايا معينة باسم مجموعات المصالح أو اللوبي. ومجموعات المصالح الخاصة، مثل جمعيات الصناعيين والتجار ونقابات العمال والأطباء والمهندسين والمحاسبين وغيرها، تكون لها عادة مصالح اقتصادية في السياسات التي تدعو إليها وتدافع عنها، مع أن بإمكانها أيضاً أن تتخذ مواقف عامة من قضايا تقع خارج إطار الأمور التي تخصها مباشرة. أما تلك التي تسمى بمجموعة المصالح العامة، مثل منظمات البيئة والرفاه الاجتماعي، فتسعى إلى ما تعتبره خيراً للجميع. ولا يجعل هذا مجموعات المصالح العامة أكثر حكمة أو أكثر استقامة أو أسمى أخلاقاً من مجموعات المصالح الخاصة، بل أن الفرق هو أن المصلحة الخاصة في المواقف التي تتخذها مجموعات المصالح العامة تكون ثانوية عادة.

وينشط النوعان من مجموعات المصالح في أية دولة ديمقراطية، كما يولي كلاهما الرأي العام اهتماماً كبيراً، إضافة إلى أنهما يحاولان توسيع قاعدة ما يلقيانه من تأييد إذ يقومان بتثقيف الجمهور وتوعيته والتأثير في السياسات الحكومية في آن واحد.

وتعمل مجموعات المصالح كقوة وسيطة بين الفرد والحكومة التي عادة ما تكون هيئة كبيرة بعيدة عن الناس. وعبر تفاعل هذه الجماعات. وعبر عملية النقاش الحر والخلاف والتوافق والتراضي واتفاق غالبية الآراء، يقوم المجتمع الديمقراطي باتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة وخير أفراد هذا المجتمع.

مراقب

عبد الحسن

الأمين العام للحزب القومي الناصري الموحد:

لابد من وضع حد للتداعيات الأمنية قبل الانتخابات

بغداد - طارق الجبوري

قال الأمين العام للحزب القومي الناصري الموحد السيد زيدان خلف النعيمي: إن الانتخابات هي الخطوة الأولى نحو الديمقراطية وعلى هذا الأساس لابد من أن تتوفر فيها كل المقومات التي تجعل منها انتخابات حرة ونزيهة مستمدة شرعيتها من كل الشعب وليس جزءاً منه.

مستلزمات ضرورية

وأشار إلى أنه من أجل الوصول إلى انتخابات ناجحة وصادقة وسليمة لابد من توفر المستلزمات التالية:

إيجاد لجنة رقابية تشرف على الانتخابات دولية وعربية وإسلامية حيث أن المفوضية العليا شكلت بقرار من الأمم المتحدة وبريمر ومنحوها صلاحيات في مجال حذف الأسماء ونحن نعتقد بأن الأمم المتحدة في تعاملها مع الشأن العراقي تجاهلت رأي الشعب ومصالحه في كل قراراتها خاصة ما يتعلق بقرار تشكيل هذه المفوضية فلم يؤخذ رأي القوى الوطنية بأشخاص هذه المفوضية فشكلت بظروف أشبه بالسرية والغامضة. وقد اقترح حزبنا أن يكون في هذه المفوضية ممثل واحد أو اثنان عن كل قائمة.

ويعتقد حزبنا بأن الأرضية غير صالحة للانتخابات في الوقت الحاضر لذا طالبنا بتأجيلها على أمل أن يسبق إجراءها تحقيق عدة أمور منها وقف الأعمال العسكرية التي تطول الآمنين الأبرياء وما سببه القصف الجوي العشوائي من استشهاد الأبرياء، حيث أن هذا القصف لا يفرق بين حامل السلاح من عدمه فهدمت المساكن والمساجد والممتلكات لذا يرى حزبنا أن من الضروري تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الأبرياء الذين استشهدوا جراء العمليات العسكرية وتعويض المتضررين الذين دمرت بيوتهم وممتلكاتهم.

التأجيل لثلاثة أشهر

ويرى حزبنا أن تأجيل الانتخابات لثلاثة أشهر سيتيح فرصة للحكومة العراقية المؤقتة لإجراء مفاوضات مع المحتلين وعقد اتفاقية تحدد فيها سقفاً زمنياً لخروج القوات العسكرية المحتلة من المدن أولاً تمهيداً لجلائها من أرض الوطن بشكل كامل عندما تكون الظروف ملائمة لذلك وبهذا تكون الفرصة واسعة لإشراك قوى وطنية في العملية السياسية.

التداعيات الأمنية

وأوضح الأمين العام للحزب القومي الناصري الموحد أن من المهم والضروري جداً وضع حد للتداعيات الأمنية فالانفلات في هذا الجانب يزداد يوماً بعد آخر ولا يتيح فرصة لا للمرشح ولا للناخب بأن يعبر عن موقفه بشكل حر ونزيه كما أن من الضروري إطلاق سراح المعتقلين السياسيين خاصة ممن لم تثبت إدانتهم والكف عن مثل هذه الأعمال التي تسيء للعملية الديمقراطية التي نريد بناءها كما نؤكد ضرورة الكف عن دهم القوات المحتلة أو الحرس الوطني بيوت المواطنين وانتهاك حرمة العوائل والإساءة إلى حقوقهم وكرامتهم لمجرد الوشاية أو الشبهة.

وقال إن تأجيل الانتخابات سيتيح الفرصة للقوى السياسية الوطنية التي أعلنت مقاطعة الانتخابات للمشاركة فيها وإتاحة الفرصة لإشراك كل المحافظات دون استثناء وهو ما تطالب به العديد من القوى السياسية في العراق وأن حزبنا يعتقد بأن الإصرار على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد قد يسبب لا سمح الله للعراق كارثة وطنية وانقساماً سياسياً واجتماعياً وقومياً وهذا ما لا نريده لشعبنا.

منظمات المجتمع المدني في بابل تتولى مهمة مراقبة الانتخابات

بابل / مكتب المدى
علي المالكي

من أجل أن تكون الانتخابات العراقية، حرة ونزيهة، سعت مجموعة من منظمات المجتمع المدني العراقي في محافظة بابل إلى تنظيم برامج لتدريب عدد من المتطوعين على كيفية مراقبة الانتخابات، فلقد قامت كل من جمعية حقوق الإنسان في بابل، ورابطة المرأة العراقية، ومنظمة المجتمع العراقي، وجمعية الهدى لنهضة المرأة الريفية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فرع بابل، وبالتنسيق مع شبكة (عين) العراقية (شبكة المعلومات الانتخابية العراقية)، لتنفيذ اتفاق بين الشبكة وتلك المنظمات على أن تقوم كل منظمة بتدريب ما يقرب من (١٠٠) شخص من المؤهلين لمراقبة الانتخابات.

برنامج تدريبي

وقد حضرت (المدى) جانباً من البرنامج التدريبي لجمعية حقوق الإنسان في بابل، وتحدث السيد رضا مزهر العزاوي نائب رئيس الجمعية عن البرنامج الخاص بتدريب المواطنين على مراقبة الانتخابات فقال (أن برنامجنا الذي بدأناه في ١٦/١/ ٢٠٠٥ تم إعداده بالتعاون مع شبكة (عين) العراقية، وهي الجهة المسؤولة عن جمع تقارير المراقبين، وتوحيدها بصدد مراقبة الانتخابات ويتضمن البرنامج إعداد الملاكات التي تقوم بمراقبة الانتخابات، وقد أنيطت المهمة بخمس منظمات مجتمع مدني وبينها منظمتنا، ويتضمن اليوم الأول من البرنامج (شبكة الانتخابات المعلوماتية، وقوانين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق حول المراقبين، وميثاق العمل، وما تجب مراقبته، والإجراءات الانتخابية، أما اليوم الثاني فيتضمن مراجعة لمعلومات اليوم الأول وفرز الأصوات، ونصائح للمراقبين، ونقل التقارير إلى شبكة الانتخابات المعلوماتية والتعامل مع الإعلام، والأمور التي تجب مراقبتها).

كما تحدث المحامي أحمد رحيم غثوان وهو أحد المدربين المشاركين في البرنامج على تدريب مراقبي الانتخابات، وهو مراقب دولي حاصل على شهادة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الدولية، قائلاً: (برنامجنا الراهن هو تدريب المراقبين المحليين، وقمنا بإعداده والمشاركون هم أعضاء في الجمعية وقد تطوعوا للقيام بمهمة مراقبة الانتخابات، ومعظمهم يحمل شهادة البكلوريوس، وقد انهينا اليوم الأول من البرنامج الخاص بسلوك المراقب داخل المركز أو المحطة الانتخابية والأمور الواجب اتباعها من قبل المراقبين وعمله داخل المركز الانتخابي ومراقبة الناخب وموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ورصد الأخطاء والانتهاكات التي يقوم بها الناخب أو الموظف والتي تعرقل سير العملية الانتخابية، وإذا حدثت أخطاء فإن المراقب يقوم بإعداد تقرير يرفع إلى المنظمة التابع لها وتقوم المنظمة بدورها برفع التقارير إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وهناك تعهد خطي يقر بموجبه ويتعهد المراقب أن لا يقوم بتثقيف الناخب على إعطاء صوته لكيان سياسي معين وأن يلتزم بجميع الأنظمة والقوانين المقررة من قبل المفوضية، والعمل هنا طوعي وتقوم الجمعية بتمويله وبمساعدة شبكة عين العراقية لتزويد المراقبين ببطاقات اعتماد لمراقبة الانتخابات ونأمل أن تكون الانتخابات ومراقبتها ناجحة وتعكس نزاهة الانتخابات).

وقالت الآنسة أفراح حسون عضوة جمعية الاستقلال النسوية، وإحدى المتطوعات للمشاركة بصفة مراقبة انتخابات (أن تطوعي ومشاركتي هذه من أجل خدمة وطننا العراق وشعبنا ولقد تعلمت خلال هذا اليوم الأمور التي يجب علي أن أقوم بها خلال الانتخابات، وسنقوم بالتبليغ عن أية مخالفة تحدث في الانتخابات).

عمل حيادي

كما تحدث المحامي عبد الحسين الحسناوي قائلاً: (نحن أعضاء في الجمعية ورأيي الشخصي سوف لا انتخب إلا القائمة التي تخدم ازدهار العراق ووحدته بغض النظر عن القومية والطائفية و... الخ، ليس من حقنا كمراقبين التحدث مع المواطنين، ولا نشير إليهم بانتخاب هذه القائمة أو تلك، وهذا مثبت في القانون، وسنوقع على تعهد بأن يكون عملنا حيادياً وقانونياً وموضوعياً ومستقلاً، أما أصحاب النفوس الضعيفة فيمكنهم فعل ما يشاؤون وهم سيتحملون وزر ما يفعلون، ونزاهة الانتخابات أمانة في أعناقنا كمواطنين).

من جهة أخرى شارك السيد قيس الحسناوي مسؤول الإعلام في مكتب المفوضية العليا للانتخابات في بابل، كمحاضر، وقد تحدث عن البرنامج التدريبي لمراقبة الانتخابات فقال (الدورة جيدة فإعدادها كان جيداً ومستوى الاهتمام والاستعداد من قبل المدربين كان عالياً وجيداً وهناك حماس يبشر بالخير، ودورنا كان القاء محاضرة حول دور المراقب وحقوقه القانونية).

وأبدى السيد مهند الدليمي رئيس جمعية حقوق الإنسان في بابل رأيه بالدورة التدريبية فقال (رأينا أنها تجيء في إطار سياسة بذل الأموال لحث أكثر عدد من العراقيين للمشاركة بالعملية الانتخابية إلا أننا نأمل أن تكون خطوة لضمان نزاهة الانتخابات).

الشارع (الذّي قاري):

دعم المرجعية لقائمة محددة يخالف التعليمات الانتخابية

استطلاع / حسين كريم العامل

هل انت مع دعم المرجعية الدينية لقائمة انتخابية معينة على حساب القوائم الانتخابية الاخرى ؟

سؤال طرحته المدى على الشارع الشيعي في محافظة ذي قار بعد ان طغى حديث القائمة المدعومة وغير المدعومة على حديث الشارع اليومي وكثرة التقولات والمماحكاة حتى بات هذا الدعم غير المؤكد حتى الان وغير المنفي ايضا مصدر قلق للكثير من الاحزاب والقوى السياسية الشيعية وغير الشيعية وقد نال هذا القلق من المواطنين غير السياسين ايضا حتى ان احدهم عد هذا الدعم انزياحا عن مهمة المرجعية الاساسية كونها تمثل الابوية الروحية للعراقيين.المدى حرصا منها على نقل الحقيقة مثلما هي تطرح في هذا الاستطلاع اراء المواطنين مثلما وردت بعيدا عن مقص الرقيب.

المرجعية أم العراقيين

فقال السيد ابو بسام ٦٥ عاما في رده على سؤالنا الذي يقول هل انت مع دعم المرجعية لقائمة معينة على حساب قائمة اخرى

- كلا ولا اعتقد ان السيد السيستاني والمرجعية الرشيدة يمكن ان تنحاز لقائمة او طائفة معينة على حساب طوائف الشعب الاخرى لان المرجعية حسبما نعتقد هي ام العراقيين والسيد السيستاني هو الاب الروحي لهذا الشعب.

اما السيد كريم فقد قال

- كلا لا يمكن ذلك ولم يشهد تاريخ المرجعية مثل هذا الامر سابقا لان أي تعثر في اداء هذه القائمة بعد فوزها سينعكس على سمعة المرجعية ويؤدي الى اهتزاز قدسيتها في ذهنية الشارع العراقي

ووافقه الراي السيد ابو فاطمة قائلا :

- كلا لا يمكن ذلك فلو افترضنا خطأ هذه القائمة في سياستها المستقبلية والخطأ وارد في الممارسات السياسية فهل ستظن ان المرجعية ستنأى بنفسها عن هذا الخطا وهي الداعمة والمؤيدة لهذه القائمة لان مثل هذا الدعم ان تاكدت صحته يحمل الكثير من المجازفة التي سيكون ثمنها سمعة المرجعية.

في حين قال السيد بركات :

- ان المرجعية لا يمكن ان تدعم قائمة دون اخرى ولايمكن ان تتخذ موقفا كهذا لان جميع القوائم تضم عراقيين جيدين ومن الصعب على المرجعية ان تحرمهم من بركاتها وانا اعتقد ان مشروع المرجعية الاساس هو دعم العملية الانتخابية وحث الناس على التوجه لصناديق الاقتراع ومساندة من ينتخبه الشعب

بينما قال السيد كريم محمد

المرجعية أم لجميع القوائم

- ان المرجعية لم تكن في يوم من الايام طرفا سياسيا وقد سبق لها ان اعلنت عدم وقوفها مع قائمة بعينها وانها مع جميع القوائم

فيما قال السيد قاسم

- اتمنى ان تعلن المرجعية عن موقفها عبر وسائل الاعلام بوضوح وخاصة بعد ان اختلطت الاوراق على الشارع العراقي وظهر الكثير من البيانات المتضاربة فمنها من يدعي دعم المرجعية له ومنها من ينفي ذلك حتى احتار المواطن ايهما يصدق

اما السيد حسين الموسوي فقد قال :

هيبة الحوزة

- انا استهجن وضع صورة المراجع العظام على ملصقات بعض القوائم والادعاء بان هذه القائمة هي قائمة ال البيت او فاطمة الزهراء فان مثل هذا الخطأ لا يمكن السكوت عليه وهو اهانه لمقدساتنا فما اكثر المرات التي شاهدت فيها صور السيد السيستاني التي تحملها ملصقات الحملة الانتخابية ممزقة ومرمية على الرصيف وانا اعتقد ان دخول الحوزة العلمية في الصراعات السياسية يفقدها هيبتها.

في حين عبر السيد ابو عباس عن رايه قائلا :

- كلا انا لا أؤيد دعم قائمة معينة على حساب القوائم الاخرى ولا اعتقد ان المرجعية ستقدم على ذلك وقد سبق لمصدر مخول مقرب من السيد السيستاني ان اعلن عدم دعم السيد السيستاني لاية قائمة و صرح عن لسانه قائلا (ان كل العراقيين ابنائي) ومن جهتي اتمنى ان تكون المرجعية بعيدة عن السياسة وان تهتم بشؤون الدين والموعظة خاصة بعد هذا الانحدار الذي اصاب اخلاق الناس فعملية الاصلاح هي مهمة عظيمة لا يمكن ان تقوم بها أية جهة سوى المرجعية ورجال الدين الشرفاء.

بينما قال السيد ابو احمد:

- كلا لا يمكن هذا والسبب هو ان الشيعة يشكلون ثلاثة ارباع العراقيين وان هذا الدعم يعني فوز تلك القائمة وعليه لا داعي لاجراء الانتخابات

اما السيد ابو محمد فقد نظر للامر من زاوية أخرى وعبر عن رأيه قائلا :

- بما ان المرجعية تمثل جميع الشيعة والشيعة متوزعون على اغلب القوائم فلا يمكن اذن للمرجعية ان تمنح تايدها لشريحة من الشيعة وتحرم الشرائح الاخرى.

ووافقه الرأي السيد شاكر قائلا:

يفترض أن تدعم المرجعية

جميع القوائم

- بما ان المرجعية تمثل الشيعة بمختلف اطيافهم السياسية فيفترض ان تدعم جميع القوائم بدون استثناء.

في حين قال السيد وليد

- انا ضد انحياز المرجعية لقائمة دون اخرى والمطلوب من المرجعية ان تسمو على الصراعات السياسية وتناحر القوائم المتنافسة فالدين لله كما يقولون والوطن للجميع.

بينما قال السيد ابو حيدر

- ان أي تدخل للسيد السيستاني في الصراعات السياسية سيؤدي الى فشل مشروعها الوطني الذي تبناه الشعب واعتبر بموجبه السيد السيستاني ابا روحيا له

اما السيد امير فقد قال :

- كلا لا اؤيد دعم المرجعية لاية قائمة لان هذا الدعم يدخلها في تناقض ويشكل انزياحا عن قيادتها الروحية للمجتمع

في حين قال السيد خضير :

ان المرجعية ليست مع قائمة معينة وهي قد باركت الانتخابات فقط ودعت لمشاركة الجميع فيها.

اما الحاج ابو علي فقد قال :

- ان المرجعية اذا دعمت تلك القائمة فهذا يعني انها مرجعية لهذه القائمة فقط وان دعمها لقائمة معينة يدعونا للبحث عن مرجعية اخرى لاتفرق بين العراقيين

في حين قال السيد ابو جاسم:

- ان رأيه لم يتبلور بعد

المفوضية العليا للانتخابات في البصرة

تهيئة ٣٨٦ مركزاً للاقتراع في المحافظة

البصرة / عبد الحسين الغراوي

استعرض مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في البصرة استعداداته لتهيئة مستلزمات إنجاح العملية الانتخابية في المحافظة.

وقال السيد عبد الصاحب البطاط مسؤول مكتب المفوضية في البصرة في ندوة لها لقد انهينا أعمالنا التي تتعلق بالمرحلة الأولى من خلال توزيع استمارات الناخبين عن طريق وكلاء الحصة التموينية وفتحنا (٣٤) مركزاً للتسجيل انتهت أعمالها في ١٥/١/٢٠٠٤، كما تمت تهيئة (٣٨٦) مركزاً للاقتراع وقمنا بتوزيع (٦٠٠) ألف مطبوع إعلامي توضح أهمية الانتخابات وتعليماتها.

أما بالنسبة لمراكز الاقتراع فقد تم توزيعها حسب الكثافة السكانية، واختيرت المدارس كمراكز للانتخابات وأصبح كل مركز مهيأ لاستقبال من (٢٠٠٠ - ٣٠٠٠) ناخب وستشمل العملية الانتخابية في البصرة وجود صندوقين الأول لاختيار المجلس الوطني والآخر لاختيار مجلس المحافظة، وحرصاً على سرية الانتخابات تمت تهيئة كابينات سرية.

وأشار إلى أن الانتخابات تبدأ في الساعة السابعة صباحاً وتغلق صناديق الاقتراع عند الساعة الخامسة، وقد حرصنا لإنجاح هذه التجربة على نوعية المواطنين ودعوتهم للمشاركة في هذه الفعالية الوطنية التي تعبر عن إرادة العراقيين ورغبتهم الأكيدة في بناء صرح العراق الجديد.

وأبدى مسؤول المفوضية العليا للانتخابات تفاؤله بإنجاح هذه التجربة التي بين أنها تمثل الشخصية العراقية في العراق الجديد.

ودعا الأحزاب والكيانات السياسية والقوى الوطنية والتجمعات التي حضر عنها ممثلون إلى مؤازرة هذه الانتخابات والالتزام بتعليماتها وإجراءاتها العملية والتنظيمية ومراعاة اللوائح التي أوردتها المفوضية المستقلة لتحقيق أهدافها الوطنية مؤكداً أهمية نزاهتها، مسدداً على ضرورة أن تكون الحملات الدعائية للمرشحين، بمستوى المسؤولية الوطنية غايتها الأساسية هي تسويق المرشحين وإنجازاتهم الوطنية والعملية والاجتماعية، مع مراعاة عدم التجاوز على حقوق الآخرين.

وذكر أن تجربة العراق الجديد في هذه العملية الديمقراطية جاءت بعد (٥٢) دولة في العالم عملت تجاربها بهذه الطريقة المثالية وأن العراق أصبح الدولة (٥٣) التي تطبق بها تجربة الانتخابات بإشراف المفوضية العليا.

وطمأن السيد عبد الصاحب البطاط الحاضرين بأن جميع الإجراءات التي تسهم في إنجاح الانتخابات قد اتخذت وخاصة الجانب الأمني وشارك في المداخلات النقاشية ممثلو الأحزاب والكيانات السياسية والتجمعات ومنظمات المجتمع وقائد قوات شرطة البصرة والناطق الإعلامي لقوات الحرس الوطني وعدد من شيوخ العشائر ووجهاء المجتمع حيث أبدى الجميع تفاؤلهم بإجراء الانتخابات في موعدها ونجاحها، لأنها الخطوة الوطنية والديمقراطية الأولى على طريق بناء العراق الجديد واختيار قياداته ودولته.